بسم الله الرحمن الرحيم

المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية

أمانة البحوث والتوثيق

المنتدى المصرفي الخامس عشر

دور مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في التغيير الاجتماعي

إعداد:

الأستاذ/ التجاني سعيد داؤود

بسم الله الرحمن الرحيم

(مركز البحوث والنشر والاستشارات – اكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية)

المنتدى المصرفي **15**

دور مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية فى التغيير الاجتماعي

مقدمة:

حرصاً من الدولة لمعالجة مشكلة الفقر والبحث عن آليات لمحاصرتها فى اضيق نطاق والسعي للتقليل من انتشارها كان التفكير يدور حول إيجاد مؤسسة تمويلية متخصصة تؤدي هذا الدور بعيداً عن الادوار التقليدية والنمطية. وتؤصل لهذا الدور ليكون اسلامياً فى كل جوانبه. وانشئت وزارة التخطيط الاجتماعي للبحث عن آليات لمعالجة مشكلة الفقر.

ولما كانت الدولة بعد تبني سياسة التحرير الاقتصادي ترصد مبلغ من المال في موازنتها للفقراء يوزع لهم عن طريق ديوان الزكاة وبما ان البنوك العاملة الان تتعامل مع المقتدرين فقط. قررت الدولة انشاء مصرف جديد لفقراء السودان بنمط مختلف ليكون هيئة مستقلة لها شخصية اعتبارية ويكون مركزه الرئيسي بالخرطوم ويجوز له أن ينشئ فروعاً أو وكالات بالاماكن التى يراها ضرورة داخل السودان وخارجه ويتعامل مع كل افراد المجتمع. وبموجب ذلك اصدر السيد رئيس الجمهورية المرسوم المؤقت بانشاء مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في اليوم التاسع عشر من شهر جمادي الاخر 1416هـ الموافق الثاني عشر من شهر نوفمبر 1995م وباشر المصرف عمله الرسمي فى اول يناير 1996م وتم بموجب هذا المرسوم الغاء قانون بنك الادخار السوداني والت كل اصوله وخصومه للمصرف الجدي وانتقلت ملكيته من بنك السودان لتكون للمجتمع (فقراء السودان) تحت اشراف وزارة التخطيط الاجتماعي. وهذا المصرف حالياً منتشر جغرافيا عبر 31 فرعاً موزعة على كل الولايات باستثناء دارفور والجنوب.

الاختلاف في النشأة والتكوين:

يختلف المصرف عن باقي البنوك العاملة فى السودان فى السمات الاتية:-

1. فى الاسم حيث تم تأصيله ليكون (مصرف) بدلاً عن (بنك) خلافاً لما نصت عليه قوانين البنوك الاخري وتطبيقاً لما نص عليه قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 1991م فى كل مواده حيث لم يستعمل كلمة (بنك) اطلاقاً وانما تاصيلا لها استعمل كلمة (مصرف). واحتفظ المصرف بكلمة (الادخار) فى اسمه لارتباطاته الخارجية وتاكيد دوره فى جمع المدخرات اساساً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. الملكية فى المصرف للمجتمع (الفقرء) ولم تؤول لفرد أو جماعة، شركة أو شراكة قطاع عام أو خاص.
3. راس المال خليط بين اسهم وقفيه واخري استثمارية ذات ريع لاصحابها.
4. إسلامية التجربة منذ النشاة الاولي بحيث لا يكون المصرف لا ربوى أو اسلمة النظام القائم.

5. الهدف الاساسي ينحصر فى التحول والانحياز التام للفقراء على مستوي كل القطاعات الاقتصادية ويتم ذلك بالتدرج عبر فترة زمنية محددة. والفقر المقصود هو القوى القادر على الانتاج وتعوزه وسيلة الإنتاج.
6. العلاقة بين العميل والمصرف علاقة شريك وليست علاقة عميل فقط.

رأسمال مال المصرف:

لابد للمصرف ان يقوم على راسمال كبير قابل للزيادة والتطوير وما يترتب على ذلك من الملاءة المالية التى تعكس مقدرة المؤسسةب على المنافسة وتخدم مصلحة التمويل الاجتماعي. خاصة وان التمويل للتنمية الاجتماعية عائدة بطئي ويصعب دورانه بسرعة وتكلفته عالية ومخاطرة عالية ايضاً.

ولذلك يبلغ راس المال المصرح به خمسمائة مليون ديناراً سودانياً ويتم دفعه على الوجه الاتي:-

1. المبلغ الصافي من قيمة تقييم الاصول والخصوم المسجل فى دفاتر البنك.
2. المبالغ التى تدفعها الجهات المانحة التى يحددها وزير التخطيط الاجتماعي من القطاعين العام والخاص خاصة صناديق وزارته.
3. الاسهم الوقفية والاسهم الاستثمارية. والوقف كما هو معلوم بان يوقف اصل المال عن كل التصرفات الجائزة فى ريعه فى سبيل الله وهنا للفقراء. وريع راسمال الوقف يعلي به راسمال المصرف لاتاحة المزيد من فرص الاستخدام لصالح الفقراء. والمصرف بذلك يتيح ويهئ الفرصة لكل راغب فى الصدقة الجارية من ان يشترك فيها بسهم أو اكثر ليوقفها فى سبيل الله وفي ذلك فاليتنافس المتنافسون.
4. ودائع جارية وادخارية واستثمارية.
5. اموال من مصرف الفقراء والمساكين من ديوان الزكاة.

الموارد المالية:

- ما يؤول اليه من صافي ارباح المؤسسات والشركات التابعة له.
- ما يؤول اليه من اموال نتيجة للنشاط أو مقابل الاعمال والخدمات التى يؤديها.
- العائد من استثمار راسماله أو السندات التى يصدرها.
- الاعانات والهبات والوصايا والتبرعات والوقف.
- الصكوك الوقفية التى يصدرها.

ويكون راسمال المصرف الوقفي وقفاً مملوكاً للفقراء ولا يجوز لاي جهة المطالبة باي عائد للمبالغ التى تمت المساهمة بها في راسمال المصرف وماورده أو استرجاع ما تم دفعه.

اغراض المصرف:

1. يكون من اغراض هذا المصرف تاكيد مقصد الشريعة فى المحافظة على المـــال والح\ض علـــى الكســـب والبـــذل الاقتصادي لابراز دوره فى عمارة الارض ومراعاة وظيفته فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.
2. دعوة اهل الخير من الشخصيات الطبيعية والاعتبارية فى القطاع العام والخاص لوقف اموالهم والتـــبرع بممتلكـــاتهم خدمة لاغراض هذا المصرف.
3. التعريف بوظيفة المال فى الاسلام وتشجيع الوعي الادخاري، واستخدام المـــدخرات بامثـــل الطـــرق الموضـــوعية والمعلنة بما يحقق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومساعدة الفئات الضعيفة مالياً في المجتمـــع علـــى وجـــه الخصوص.
4. العمل على الجمع بين الوقف والتبرع والاستثمار باتاحة فرصة لمستثمرين يحصلون على ا سهم فى هـــذا المصـــرف واستثمار اموالهم فى نحو يحقق لهم معدلات ربح مادية واجتماعية مجزية.
5. تخطيط السياسات لجذب الموارد بكل انواعها وزيادة الوعي الادخاري والاستثماري وحفزة مادياً ومعنويـــاً بتـــبني مشروعات ذات عائد اجتماعي كبير يجعل للمتعاملين مع هذا المصرف قيمة زائدة على أي مؤسسة مالية اخري.
6. اختيار الكوادر المؤمنة بالعمل الاجتماعي والقادرة عليه ومواصلة تدريبهم وتاهيلهم فنياً وروحيـــاً للعمـــل علـــى مستوى القواعد لمساعدة الافراد والاسر والجماعات والمناطق بغرض معرفة مشاكلهم التى تقعد بهم عن الكســـب ومساعدتهم على حلها اجتماعياً واقتصادياً وروحياً.
7. اختيار اساليب متنوعة ومتكاملة للتمويل الاجتماعي فى كل منطقة بحسب ما تحتاج اليه وبحسب مقـــدرات اهلـــها الفنية والثقافية والبيئية. ومتابعة التمويل من قريب بغرض تذليل ما يعترض مشروعاته من صعاب والبلوغ بـــه الى نهاياته حتي مرحلة التسويق.
8. يعمل المصرف مع جهات الاختصاص على حماية مجال الانشطة والحرف والمهن الصغيرة التى تمثل عصـــب نشـــاط هذا المصرف مع العمل على النهوض بها وتطويرها.
9. يعمل المصرف بالتعاون مع جهات الاختصاص المختلفة فى التخطيطي الاجتماعي والمؤسسات العملية ومؤسســـات البر الخاصة ويتبادل معهم الخبرات والدراسات ويتعاون فى اداء المهام الواسعة التى ينشط فيها الجميع.
10. تمويل البحوث ودراسات الجدوي الاقتصادية والاجتماعية خاصة ما يتعلق منها باهداف المصرف.
11. القيام بجميع الاعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أهداف المصرف:

1. تنمية الوعي الادخاري وتشجيعه لدي المواطنين وتجميع المدخرات واستثمارها فى مجـــالات التنميـــة الاقتصـــادية والاجتماعية وفقاً لاحكام وقواعد الشريعة الاسلامية وهديها.

2. تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات ذات الاولوية وعلى وجه الخصوص مشروعات الفقراء وصغار المنتجين والحرفيين والمهنيين والاسر المنتجة والطلاب والمراة وارباب المعاشات واصحاب العمل مع مراعاة الضمانات الملائمة لظروفهم.
3. تمويل البحوث ودراسات الجدوي الاقتصادية والاجتماعية فى مجال المشاريع الاستثمارية لقطاعات صغار المنتجين.
4. القيام بجميع الاعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية ومعاملات النقد الاجنبي من صادر ووارد وتحاويل خارجية والمساهمة فى مشروعات التنمية ايا كان نوعها داخل السودان وخارجه.
5. تقديم خدمات اجتماعية خاصة لا تقدمها البنوك الاخري.
6. الانتشار الجغرافي فى الريف على مستوي فروع أو مكاتب أو وحدات خدمات اجتماعية صغيرة.

الاستخدامات:

1. توجيه الموارد للاستخدامات الانتاجية التى تعتمد على موارد محلية وليست مستوردة.
2. توجيه الموارد للاستخدامات التى تخدم البيئة المحلية فى دائرة الفرع وخروجها عند الضرورة من تلك الدائرة.
3. تقديم الموارد للفئات ذات الدخل المحدود والاسر المنتجة وغيرها من قطاعات الفقراء.
4. تقديم الموارد للمجموعات الانتاجية والمجموعات التسويقية.

الوسائل:

1. إصدار الضمانات بكافة انواعها.
2. التعامل فى الاموال الثابته والمنقولة والسندات.
3. جمع المعلومات التى تفيد فى استثمار المصرف.
4. منح التمويل مقابل كافة انواع الضمان وعلى وجه الخصوص تمويل الجمعيات والهيئات والمؤسسات والمنظمات فى شكل مجموعات بضمانات خاصة مقدمة من الجهات المذكورة.
5. تأسيس شركات من اغراضها خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وان يمارس الاستثمار المباشر فى مدخلات ووسائل الانتاج الضرورية للمنتجين الفقراء مع مراعاة الضمانات الملائمة لظروفهم.
6. التعرف وتعميق ان للمصرف رسالة (زيادة نسبة وفعالية الادخار والاستثمار فى الاقتصاد الكلي) ودور متميز ونموذج لتحوز حزوه البنوك الاخري وتجربة وقيادة لتغيير المؤسسات المصرفية داخل وخارج السودان.
7. اختيار وتأهيل العاملين الذين يؤمنون برسالة المصرف وليس الباحثين عن عمل.
8. اختيار الهيكل التنظيمي ال يقوم على اللامركزية وتفويض السلطات.
9. استخدام التخطيط العلمي والبحوث والاحصاء والحاسوب كوسائل (هيكلية) وليس (ديكورا).
10. التعامل مع الفئات المستهدفة (افراد/ جماعات) وهي:-

- الفئات التى تتلقي زكاة / تكافل اجتماعي.
- ذوى الدخل المحدود وخاصة العاملين باجر.
- الاسر المنتجة.
- الحرفيين.
- صغار المستثمرين.
- الطلاب.
- النساء.

تجارب الاخرين:

هناك تجارب عديدة ومتنوعة وبصيغ تمويل مختلفة مارستها البنوك فى السودان ولا زالت تعمل بها منذ السبعينات تمثلت فى تجربة بنك الادخار السوداني كرائد وأول بنك بدأ فى تمويل قطاعات الحرفيين والمهنيين والاسر المنتجة والموظفين وارباب المعاشات وصغار المزارعين ثم تجربة البنك الزراعي السوداني فى تعمل صغار المزارعين وتجربة بنك فيصل الاسلامي السوداني فى تمويل الحرفيين والمهنيين وتجربة البنك الصناعي السوداني فى تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين وواصلت مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية هذه التجربة ثم البنك الاسلامي السوداني فى تمويل صغار المزارعين والاسر المنتجة وبنك المزارع للاستثمار فى مجال صغار المزارعين وبنك التنمية التعاوني الاسلامي فى تمويل الجميعات التعاونية وروافدها.. وغير ذلك.

وكذلك هناك تجارب اخري ثرة لديوان الزكاة فى اوسا الفقراء وصغار المنتجين وفي اوساط الاسر المنتجة وصغار المزارعين ولصندوق التكافل الاجتماعي والصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية وصندوق دعم الشريعة والصندوق القومي للمعاشات وغيرها.

ثم تجارب المنظمات الطوعية غير الحكومية اجنبية مثل منظمة اكورد وتجربتها فى منطقة شرق السودان ومنظمات محلية مثل منظمة الدعوة الاسلامية وتجربتها فى غرب وجنوب السودان.

وايضاً التجارب العالمية مثل تجارب النمور الاسيوية فى جنوب شرقي اسيا فى ماليزيا واندونسيه والهند وبنغلاديش والصين والفلبين وباكستان وغيرها. كل هذه التجاربة ينبغي الاستفادة منها واستصحابها فى عمل المصرف باعتبارها ادبيات لفكرة العمل فى اواسط الفقراء وصغار المنتجين يمكن تطويرها وتاصيلها بشرط ان نبدأ من حيث انتهت هذه التجارب.

وهي تجارب يمكن عن طريقها دعم الاقتصاد القومي وتحريكه من هذه الفئات التى ظلت مهمشة وجالسة على رصيف البطالة تنتظر مصيرها المجهول.

منهجية العمل:

ان يصب كل العمل الاجتماعي (التنمية الاجتماعية) داخل المصرف ليتم تنفيذه بادوات واليات المصرف باعتباره الاقدر لما له من تجربة طويلة في دراسة وتنفيذ ومتابعة التمويل وهذه واحدة من اولي نقاط الالتقاء بين المصرف والوزارة. وعمل التنمية الاجتماعية هو عمل تمويلي باهداف اجتماعية وليست مادية بحته بمقياس الربح والخسارة كما هو الحال فى العمل المصرفي التقليدي ولذلك لا توجد صعوبة فى تنفيذه وادارته من داخل المصرف.

والمنهجية تقوم على توجيه كل نشاط المصرف للعمل الاجتماعي باعتباره الاساس الذي قامت عليه فلسفة المصرف واهدافه وحشد كل طاقات العاملين وتهيئتهم فكريا وفقهيا وروحياً واجتماعياً ونفسيا لاداء مهام هذا المصرف وتحقق اهدافه بصورة جماعية تضامنية منسجمة، وتدريب العاملين على الانفعال والخبرة فى مجال العمل الاجتماعي واختيارهم على مبدأ الايمان التام بطبيعة العمل والتضحية فى سبيله والانحياز لنجاح الفكرة وبالمقابل تحفيزهم وتحسين أوضاعهم المعيشية ليؤده فى استقرار تام.

التمويل والاستثمار:

التمويل يمكن ان يكون مصرفي عادي واخر لاغراض التنمية الاجتماعية واستثمار مباشر وغير مباشر وسيعمل المصرف وفق صيغ التمويل الاسلامي والقرض الحسن مع استرداد اصله بالتركيز على صيغة المشاركة المتناقصة بغرض تمليك وسائل الانتاج أو المضاربة لمن لا يملك ما يشارك به فى المنشاة أو المشروع، بتفضيل ان يقدم التمويل للجماعات قبل الافراد لضمان استمرارية الانتاج وادوات الانتاج ويشمل التمويل كل قطاعات الانتاج حسب استراتيجية تحدد الاسبقيات وحجم التمويل السنوي والانتشار الجغرافي. فترة سداد التمويل ينبغي ان تحدد حسب دورات الانتاج مع اعتبار خاص لراي العميل فى تحديد فترة السداد واعطاء فترات سماح تتناسب مع نوعية القطاع وتاريخ بدء الانتاج وطبيعة المنشاة.

اما الهم الاكبر والهاجس للبنوك والعملاء فى القطاعات الانتاجية الصغيرة هو الضمانات. ويمكن التغلب عليها فى المصرف بضمان من ديوان الزكاة من مال الغارمين أو ضمانات جماعية اخري أو ضمانات من صناديق مالية معتمدة أو صندوق ضمان للحرفيين وصغار المنتجين وغيرها من الضمانات الميسرة لان القطاعات المستهدفه من المصرف لاتملك أي نوع من الضمانات التقليدية المعهوده للبنوك مما يفرض علينا ايجا حل لهذه العقبة. وهذا النوع من التمويل يحتاج لمتابعة لصيقة حتي بعد السداد الكامل للتمويل وذلك لضمان استمرار المنشاة فى الانتاج وتفادي بيعها وهروب صاحبها من سوق الانتاج لحرفة اخري أو العودة للبطالة مرة اخري.

ولضمان انسياب الانتاج وتسويقه للحصول على عائد يضمن استمرار المنشاة لابد ان يتحمل المصرف مع المنتجين عبء تسويق منتجاتهم داخلياً أو خارجيا بايجاد ترويج لها وتجهيز معارض عامة للجمهور وغير ذلك من وسائل التسويق الاخري. ولكي تتكامل العملية الانتاجية ونضمن تسويق سريع ودوران للمنتجات فى السوق ينبغي على المصرف توفير فنيين لتدريب العلام وعمالتهم على الارتقاء بمستوي الانتاج وتحسين جودته لانتاج نوعية تنافس فى سوق المنتجات المحلية والمستوردة.

ويقوم التمويل بتحريك وتطوير الصناعات الريفية واليدوية فى كل منطقة حسب بيئتها والمواد الخام المحلية المستعملة لكل صناعة. وعدم تركيز التمويل على منطقة دون اخري أو مجموعة دون غيرها واعطاء اولوية للقطاعات الانتاجية التى تنتج سلع ضروريات المواطنين قبل غيرها من السلع الاخري.

كذلك فان اهداف المصرف تحتم عليه العمل فى الاستثمار المباشر فى المشاريع الانتاجية التى تتماشي مع سياسة واهداف المصرف وكذلك الاستثمار فى شراء السلع وبيعها لعملائه المحتاجين لها فى عملية الانتاج كمعدات الحرفيين والمهنيين والماكينات والاليات كالجرارات الزراعية وغيرها.

ولتفادي تاكل راس المال بعوامل التضخم والتعثر بعدم الالتزام بالسداد أو الاعسار وغيره من العوامل الاخري لابد من احتساب هامش أرباح ولو اسمي على عمليات التمويل فى مجال التنمية الاجتماعية لضمان عائد يغطي جزء أو كل منصرفات العمل، وليحس العميل ان ما منح له واجب الاسترداد وليس منحة أو زكاة لان هدف المصرف ان يعتمد عملائه تدريجياً على انفسهم.

ويمكن للمستثمرين فى راس المال عبر هيئة خاصة بهم ان يتبرعوا بجزء من ارباحهم السنوية للأعمال الاجتماعية بجانب الاستثمار التجاري لان الاصل فى العمل الاستثماري فى هذا المصرف ان يتم على نحو تمويل استثماري اجتماعي.

هيكلة المصرف:

ان الأساس الذي تقوم عليه هيكلة المصرف هو قانون المصرف ولوائحه ونظامه الأساسي بحيث حدد القانون العلاقات بين جهات الاختصاص المختلفة فمثلاً حدد العلاقة بين الوزير ومجلس الامناء وبينهما - كل على حده - والادارة التنفيذية، كما حدد الصلاحيات والسلطات وحدودها لتفادي أي تغول أو تداخل فى تلك الصلاحيات، وليطمئن العميل والمؤسسات والمنظمات العالمية بان المصرف له استقلاليته وشخصيته الاعتبارية حتي يسهل التعامل معه بعيداًن التروتين الحكومي. وذلك تماماً كما هو الحال الان بالنسبة للبنك الزراعي السوداني وبنك التنمية التعاوني الاسلامي وغيرها من البنوك الحكومية المتخصصة المشابهه. وليؤدي المصرف دوره بسهولة ويسر ومرونة ويحقق اهدافه لابد من استغلال شخصيته واعطائه الحرية التامة للتحرك بمرونة ويتم وضع السياسات والاشراف على تنفيذها عبر مجلس الامناء المسؤول للوزير راسيا بموجب نصوص القانون ليقوم العمل على مبادئ مؤسسية تساعد فى نمو وتطوير المؤسسة نفسها.

الانتشار الجغرافي:

إن أهداف هذا المصرف تستدعي الانتشار الجغرافي على مستوي القطر لتهم الفائدة منه فقراء السودان في شتى بقاعه. والا يتم الانتشار على النمط التقليدي لفروع البنوك الحالية من حيث الشكل والعمل الديواني بوصول العميل للبنك وغير ذلك. وانما يمكن ان يتم الانتشار بمرونة تامة عبر مكاتب ووحدات صغيرة ومتنقلة أو موظف أو

اثنين لاداء كل العمل ويكونوا من القادرين على التعامل والتمازج مع البيئة من حولهم والاختلاط التام مع العمـــلاء فى المنطقة بتفاوت طبقاتهم وقطاعاتهم.

ويجب ان يتم الانتشار وفق استراتيجية تراعي التدرج والاولويات فى المناطق الجغرافية الاكثر فقراً والقطاعات الاقتصادية المستهدفة من المصرف.

العلاقة مع بنك السودان

يحتاج هذا المصرف لخصوصية فى المعاملة من البنك المركزي واستثناءات من كثير مـــن ضـــوابط ا لسياســـة التمويلية ونسبها وغيرها من السياسات وافراد سياسة خاصة له. للحرية والمرونة فى الرحكة التى تمكنه مـــن اداء دوره كاملاً لان طبيعته تختلف تماماً عن العقلية المصرفية الحالية.

الخاتمة:

بالاضافة لما سبق سرده فان خصوصية هذا المصرف وتخصصه فى التنمية الاجتماعية يضع عليه عبء تجميـــع المدخرات الصغيرة وحشد طاقات المدخرين وتحفيزهم ونشر الوعي المصرفي بينـــهم خاصـــة فى مجـــال الادخـــار لان الادخار اساس التنمية وبدونه يصعب قيام تنمية مستهدفة.

درج بنك الادار السوداني على تكوين جمعيات ادخار من العملاء والمودعين فى بعض فروعه ويمكن تأصـــيلها وتوسيع اغراضها لخدمة المصرف والمودعين. بجانب ذلكم يمكن تكوين هيئـــة أو جمعيـــة للمســـتثمرين فى المصـــرف وتمثيلهم فى مجلس امناء المصرف واطلاعهم على نشاطات وسياسات المصرف.

لمساعدة المصرف في اداء دوره ينبغي ان تتوحد سياسات الدولة نحو هذا الدور وتخلق له المناخ المناســـب مـــن سياسات مالية ونقدية وجمارك وضرائب وغيرها وان يكون هناك تسنيق تام بين هذه السياسات وايمان كامـــل بـــدوره واهدافه نحو المجتمع.

من أهم ادوار المصرف تحويل السيولة الى تمويل والعمل على تشجيع وتطوير العادات الادخارية والاســـتثمارية وعادات التعامل المصرفي والعمل على زيادة الودائع الادخارية بنسبة اعلي من الودائع الجارية.

وفي الختام فان مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ليس وحده المسؤول عن ازالة الفقر فى الســـودان مهمـــا بلغت موارده وانما هو الية واحدة لتخفيف حدة الفقر فى المجتمع مما يتطلب التنسيق التام بين كل الجهات ذات الصـــلة والاهتمام بمشكلة الفقر فى البلاد كالوزارات الاخري والمنظمات الطوعية وغيرها وكـــذلك التنســـيق بـــين البنـــوك والصناديق والمؤسسات المالية التى تمنح تمويلا لقطاعات الفقراء وصغار المنتجين حتي تتكامل الجهود والاســـتفادة مـــن تجارب بعضنا البعض وتبادل البحوث والدراسات والخبرات لتفادي التكرار تقليلاً للتكلفة والجهد.

التجاني سعيد داؤود